

استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة

دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب

**أ.د. كنجو عبود كنجو
جامعة حلب – كلية الاقتصاد**

**المؤتمر العلمي الخامس
جامعة فيلادفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية.
عمان – الأردن**

2007 تموز 5-4

الملخص

تعنى هذه الدراسة بالمشروعات الصغيرة وخصائصها ومعايير المتبعة في تمييزها عن غيرها من المشروعات الأخرى، وتبرز أهمية هذه المشروعات في تنمية المجتمعات ودورها في الحياة الاقتصادية في سوريا.

وهي تهدف إلى تسلیط الضوء على أهم المشكلات التي تعانى منها هذه المشروعات وتعيق تطورها ونموها في محاولة للتوصّل إلى بعض الحلول والاقتراحات المناسبة لها.

ولقد أجريت الدراسة على عينة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب، وبيّنت أن هذه المشروعات تعانى من العديد من المشكلات من بينها نقص التمويل، وضعف الخبرة والإدارة، إضافة إلى عدم وجود نظم معلومات إدارية وعدم اهتمام الحكومة بمثل هذه المشروعات.

ولقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بهذه المشروعات من خلال الاهتمام بالعملة والاهتمام بالمعلومات والبحث، إضافة إلى عدم الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية، وضرورة إيجاد صيغ تمويلية مصرافية جديدة للتعامل مع المشروعات الصغيرة على أساس غير تقليدية.

مقدمة:

تحتل المشروعات الصغيرة بأنواعها المختلفة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومة نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشروعات الصغيرة.

ولقد اهتمت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية بإقامة ودعم المشروعات الصغيرة التي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات المشروعات الكبيرة بما يحقق نوعاً

من التشابك المتبادل بين النوعين من المشروعات. وفي الوقت الحاضر تحظى المشروعات الصغيرة وخاصة الصناعية منها باهتمام واضح في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول مثل اليابان والصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وفي سوريا ونتيجة الاهتمام المتزايد بهذا النوع من المشروعات، فقد صدر حديثاً المرسوم التشريعي رقم ١٥١ لعام ٢٠٠٧ الذي يسمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية ومصرفية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي بالصغر (١).

أهمية الدراسة:

تمثل منشآت الأعمال الصغيرة نسبة تتراوح ما بين 50-80% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني لغالبية المجتمعات. ويؤكد ارتفاع الوزن النسبي لمنشآت الأعمال الصغيرة بين إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني في سوريا تعاظم دورها في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من ذلك فإن هذا النوع من المشروعات لم يحظ بالاهتمام المطلوب، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تحصر مشكلة الدراسة في ثلاثة نقاط رئيسية تتمثل بالآتي:

1. عدم وجود تعريف دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة يمكن اعتماده والعمل بموجبه.
2. عدم كفاية رأس المال المقدم من قبل مؤسسي المشروعات الصغيرة لتمويل عملياتها الازمة لبقاءها واستمرارها.
3. إحجام مؤسسات التمويل عن تزويد هذه المشروعات باحتياجاتها المالية مما يؤثر سلباً على أداء هذه المشروعات الشيء الذي لا يحفز المستثمرين على الاستثمار في هذا النوع من المشروعات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة.
2. محاولة التعرف على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في سوريا.
3. محاولة إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة بما يضمن بقاءها واستمرارها.

حدود الدراسة:

إن إجراء الدراسة يتم في ظل القيود التالية:

1. إن هذه الدراسة تهتم بالمشروعات الصغيرة بغض النظر عن انتمائتها إلى قطاع معين وذلك بسبب قصر فترة الدراسة.
2. الصعوبة البالغة في الحصول على المعلومات من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة المختارة في الحالة العملية، انعكاس ذلك على دقة البيانات المحصلة من ذلك.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في الجانب النظري منها على المنهج الوصفي وتحليل مضمون الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وتحليل البيانات الواردة في المراجع المختصة ولدى الهيئات ذات الصلة.

وفي الجانب العملي فقد تم الاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب - سوريا. فتم تصميم استبيان وزعت على عينة من المشروعات الصغيرة بلغت 250\ منشأة.

الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية اقتصاديات المجتمعات فقد اهتم العديد من الباحثين في العقد الأخير من القرن الماضي بدراسة هذه المشروعات، ويمكن أن نذكر منها:

1. دراسة البلتاجي بعنوان (تمويل المشروعات الصغيرة بصيغ التمويل الإسلامية).

حيث عرض فيها لطبيعة المنشآت الصغيرة ومصادر تمويلها ومعايير نجاحها، ولأهمية هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرض أيضاً لصيغ التمويل التقليدية للمنشآت الصغيرة وأهم المشكلات المصاحبة لهذه الصيغ، وقدم إطاراً مقترناً لتمويل المشروعات الصغيرة من خلال المصارف الإسلامية (2).

2. دراسة عزام سليمان (عنوان المنشآت التمويلية في المشروعات الصغيرة في القطر العربي السوري - حلب) حيث قام الباحث بعرض مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة وبين أهميتها، ثم قام بتحليل واقع المشروعات الصناعية في سوريا وأهم المشكلات التي تواجهها. وخلص إلى ضرورة إيجاد صيغة مصرافية جديدة للتعامل مع المشروعات الصناعية الصغيرة تقوم على أساس تختلف عن تلك التي يتم التعامل بها مع المشروعات الكبيرة. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في الأسس والتشريعات الضريبية المفروضة على هذه المشروعات وتقديم بعض الدعم الحكومي لها (3).

3. وثمة دراسة بعنوان (تمويل الصناعات الصغيرة في العراق). التي تناولت مفهوم وأهمية وخصائص الصناعات الصغيرة، إضافة إلى مطالب هذه الصناعات ومشكلاتها المختلفة بالتركيز على مشكلة التمويل في هذه الصناعات، كما تناولت تجارب بعض الدول في هذا الشأن، وخلصت إلى أن جميع المشاريع القائمة هي مشاريع مربحة وهي لا تتفق الكثير من المنافسة من قبل المشروعات القائمة الأخرى نظراً لاختلاف الصناعات الأخرى عنها (4).

4. دراسة ربعة سلمان \ 1998 \ بعنوان (الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا - حلب). حيث عرضت الباحثة لأوضاع الصناعات الصغيرة وخصائصها ومشكلات التي تعاني منها في قطاع الغزل والنسيج في سوريا. واهتمت بالسبل الكفيلة بدعم هذه الصناعات وتوسيعها بغية الاستفادة من مزاياها لمصلحة الاقتصاد الوطني السوري. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع تعريف رسمي محدد للصناعات الصغيرة تلتزم به جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات الموكلا إليها مهمة تنمية وتطوير هذه الصناعات. بالإضافة إلى ضرورة دعم الدولة لهذه الصناعات وذلك لحفظها عليها بسبب أهميتها (5).

مفهوم المشروعات الصغيرة:

تبينت آراء المختصين حول تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة تمييزاً لها عن المشروعات الأخرى (الكبيرة، الحرفيية، اليدوية,...) على الرغم من أن مفهوم المشروعات تحكمه معايير عدة أهمها حجم العمالة ورأس المال ونوعية التقنيات المستخدمة في الإنتاج ورقم الأعمال ...

ولقد تعددت المفاهيم والتعاريف للمشروعات الصغيرة التي تنسب إلى جهات مختلفة منها:
- وكالة التنمية الدولية الدانمركية (دانيا) حيث عرفت المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم من 6 - 15 عامل.

- في حين ذهب بنك التنمية الصناعية في مصر إلى تعريف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا تزيد التكلفة الاستثمارية لها بعد استبعاد تكلفة الأرض والمباني عن 1,1 مليون جنيه مصرى.
- أما اتحاد الصناعات المصرية فقد عد المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تبلغ استثماراتها الكلية 550 ألف جنيه، ولا تستخدم أكثر من 100 عامل.
- وفي باكستان ذهبت هيئات صناعية إلى اعتبار أن المشاريع الصغيرة هي التي يبلغ رأس مالها 50 ألف دولار.
- وفي نيجيريا تم تعريف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يبلغ رأس مالها 227 ألف دولار (6).
- أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تتبع وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت.
- وترى لجنة التنمية الاقتصادية (C E D) وهي منظمة متخصصة بالبحث العلمي بأن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يتميز بخصائص من الخواص الخمس التالية:
 - 1- يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة.
 - 2- يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.
 - 3- يكون محلياً إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.
 - 4- له حجم صغير نسبياً من حيث رقم الأعمال وفي الصناعة التي ينتمي إليها.
 - 5- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه (6).

ولا يفوتنا أن نذكر بأنه قد جرت العديد من المحاولات من قبل المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (S B A) لتعريف المشروع الصغير، إذ عدته شركة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية، وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة (6).

مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة رغم كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها. وحتى باعتماد المعايير التي ذكرت سابقاً تبقى الصعوبة قائمة في وضع تعريف دقيق.

فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

الأهمية الاقتصادية - الاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

- أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطع المشروعات الكبيرة التغلب عليها إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة اعترافاً منها بدور هذه المشروعات في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أظهرت التطبيقات العلمية للصناعات الصغيرة أن الحاجة تقضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع على الرغم من أهمية الصناعات الكبيرة ودورها الاقتصادي والاجتماعي لأسباب عديدة منها :
- 1- انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في العديد من الدول.
 - 2- تخلف الفن الإنتاجي والخبرات الفنية المتخصصة فضلاً عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة مشروعات كبيرة على أساس اقتصادية وفنية متقدمة.
 - 3- ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد الناجمة عن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مما يعني عدم الاستفادة من اقتصadiات الحجم الكبير للصناعات الكبيرة.
 - 4- المساهمة في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.
 - 5- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية وغيرها ففي اليابان مثلاً يعزى 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات (7).
 - 6- المساهمة في زيادة الأدخار والاستثمارات وذلك من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية والتي كان من الممكن أن توجه إلى الاستهلاك وتؤدي وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار.
 - 7- الاعتماد على الموارد المحلية ومخرجات المشروعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد.
 - 8- تحقيق نوعاً من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لكونها تتسم بالمرنة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.
 - 9- المساهمة في زيادة الناتج القومي في الدول النامية.
 - 10- إنها تمثل نسبة كبيرة من مجمل حجم المشروعات في معظم دول العالم.
 - 11- لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو إلى مساحات واسعة.
 - 12- بالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل إلى القرى والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة.
 - 13- وسيلة تشجيع ودعم للإنتاج الزراعي.
 - 14- تخدم كمدرسة أو ورشة تدريب لبعض الحرف وزيادة بعض المهارات.
 - 15- تنمية وحماية الصناعات التقليدية والتي تحظى بقبول شديد لدى العديد من شعوب العالم.
 - 16- مصدر هام لتزويد الصناعات الكبيرة بالعديد من احتياجاتها.
 - 17- تشكل المشروعات الصغيرة رافداً تصب فيه العديد من منتجات الصناعات الكبيرة.

18- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعاً نصف مصنعة أو خامات غير مستمرة.

19- إنها تتناسب ومتطلبات السوق المحلية خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني من صغر حجمها ونطاقها الضيق وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد.

المحاسن العامة للمشروعاته الصغيرة:

على الرغم من الحجم النسبي الصغير للمشروعات الصغيرة، إلا أنها تميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية المشروعات الأخرى لعل من أبرزها:

1- الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع: إذ أن إدارة هذه المشروعات تتم من قبل المالك شخصياً. ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع، حيث يتوزع الاهتمام نحو اتجاهين الأول ما يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب له، والثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية بين العمال داخل المشروع.

2- سهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات: حيث يتمأخذ رغبات المستهلكين المتعددة بعين الاعتبار، كما تتميز بسرعة تغير الإنتاج انسجاماً ومراعاة لاحتياجات السوق، وذلك اعتماداً على مهارة صاحب المشروع والعاملين معه بسبب استخدام مكان بسيطة يمكن بواسطتها إنتاج أكثر من سلعة.

3- دقة الإنتاج ووجوده بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

4- يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القرية من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القرية من مصادر المواد الأولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.

5- الإسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزء من الاحتياجات الأساسية لشريان المجتمع المختلفة.

6- تتميز هذه المشروعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدواً لإقامة المشاريع الكبيرة.

7- إن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة.

8- إن المسافة ما بين صانع القرار العام والمشروع الصغير هي بعيدة نسبياً (4).

عيوب المشروعات الصغيرة:

مقابل الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها خصوصاً في الدول النامية.

1- إن هذه المشروعات وبسبب الإجراءات الضريبية المتشددة أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية قد تنطوي تحت إطار القطاع غير المنظم والذي يعمل بعيداً عن القوانين، وقد يتخذ شكل الخارج عن القانون في أحيان كثيرة سواء المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين السلامة المهنية أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والرقابة على الجودة، والواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعدم الانسجام والتتاغم بين المتطلبات العصرية لعملية الإنتاج والتصنيع وبين الإمكانيات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها المشروعات الصغيرة. فهي لم تصبح صغيرة لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية فحسب، بل هي صغيرة أساساً نظراً لإمكانياتها المالية والتي لا تتناسب مع الأعباء التي يفرضها التكيف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبية منها أو الاجتماعية خاصة عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين بعض الاعتبارات والأولويات المتعلقة بأوضاع هذه المشروعات، وتعاملها نفس معاملة المشروعات الكبيرة ذات الإمكانيات المالية الكبيرة. وقد تعمل بعض التشريعات على معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من بعض الإمكارات التي تخص حداً معيناً من رأس المال الثابت، والتي غالباً ما تكون على شكل إعفاءات جمركية أو ضريبية. وهذا بحد ذاته ما يدفع المشروعات الصغيرة للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية.

2- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية وهذه المشروعات وفي معظم الدول النامية نشأت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة في هذه البلدان ولم تكن تلبية للعلاقات الأمامية والخلفية التي تخلقها المشروعات الكبيرة، فلا هي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة، ولا هي بصناعات متقدمة لفرص التصنيع التي تخلقها الصناعات الكبيرة. وهنا أيضاً فإن وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي المختلف، يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها خصوصاً بسبب مشكلات التمويل التي كانت أصلاً سبباً لنشأتها صغيرة. وقد اعتمد العديد منها في البقاء والاستمرار على رخص أسعار منتجاتها الناجم عن تدني النوعية بالمقارنة مع أسعار الصناعات المتطرفة تقنياً أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المرتفعة، وعلى هذا الأساس فإن العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة لأنقراض مع تحسن الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات معدلات النمو المرتفعة في ظل غياب الإسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه المشروعات، ودفعها للتعايش مع المشروعات الكبيرة وتحويلها إلى مشروعات مغذية ومتقدمة في إطار العلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي (4).

مشكلات المشروعات الصغيرة:

تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات متعددة، وإن بعض هذه المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وضعف ميل الأفراد للادخار والاستثمار، وشح الموارد المحلية إضافة إلى مشكلات أخرى متفرقة.

ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المشروعات الصغيرة ضمن مجموعتين ترتبط المجموعة الأولى بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروع وهي مجموعة المشكلات الخارجية. أما الثانية فهي مشكلات داخلية وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المشروع ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع. وسوف نسلط القليل من الضوء على بعض هذه المشكلات:

- 1 التمويل: وهي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المشروعات، إذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفية وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتتبؤ بمستقبله.
- 2 المواد الأولية: تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك المشروعات على المواد الأولية المستوردة فضلاً عن المحلية بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المشروعات الحصول على كميات كبيرة.
- 3 العمالة الماهرة: يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير، إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة مع أن إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الإمكانيات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي....
- 4 الكفاءات الإدارية والفنية: تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل، وتقتصر المشروعات الصغيرة للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية والتخطيطية.
- 5 التسويق: يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان، ودخول الأفراد، والسلع المناسبة وهذه الأمور غائبة عن اهتمام المشروعات الصغيرة إضافة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، واعتمادها على الوسطاء في تصرف منتجاتها.
- 6 الانتماء: تعاني المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة انتشارها وتبعاد أماكنها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الإمكانيات والتسهيلات لا بل أن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل.

- 7- **الضرائب والرسوم:** تتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المشروعات الصغيرة بسبب شمول هذه الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات والدعم، وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة فرزداد وبالتالي التكاليف الكلية وهذا الشيء يؤثر على الأرباح.
- 8- **ازدواجية الإجراءات:** تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمالية، دائرة الجودة والمقاييس...) وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات.
- 9- **انخفاض الإنتاج:** هناك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلاً عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع معدل دوران العمل.
- 10- **تردي النوعية:** بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة فضلاً عن صعوبات الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.
- 11- **الحوادث والأمن الصناعي:** بسبب الجهل بقواعد الأمان الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضاً فضلاً عن العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية.
- 12- **ارتفاع التكلفة:** حيث تفتقر هذه المشروعات إلى أنظمة السيطرة على التكلفة، وهي تتظر إلى زيادة الأجور كسبب رئيسي للتكلفة المرتفعة وللأسعار العالية ولا تأخذ مستلزمات الإنتاج الأخرى بعين الاعتبار.
- 13- **عدم وجود نظام للمعلومات:** فاتخاذ القرار يتم غالباً وفقاً لقنا عات شخصية نظراً لعدم توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلة التي يتتخذ حيالها القرار علاوة على عدم استخدام الانترنت ووسائل الاتصال المتقدمة (4) .

مأذن تمويل المشروعات الصغيرة:

- المصادر التالية:**
- 1- **حصص رأس المال:** من مدخلات شخصية وهي غالباً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضاً مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح.
- 2- **الاقتراض:** من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، وهذه لا ترغب في منح المشروع الصغير الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل فكثيراً ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، إن هذا التمويل لا يزيد في أحسن حالاته عن 2% في البلدان النامية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تمويل القرض

- الصغير و فقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة بلغت 2,5-3% من قيمة القرض مقابل 0,5% للفروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة، ولذلك تلجأ المشروعات الصغيرة إلى المرابين وتجار النقود، وهذا أمر له العديد من المشاكل، وثمة إمكانية لاقتراض الأصول الثابتة من تجار الأصول الثابتة وهذا يزيد تكلفة التمويل بشكل كبير قد يصل إلى أكثر من 40% (3).
- 3- الائتمان التجاري: إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي.
- 4- التمويل التأجيري: إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظراً لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأصول الثابتة.
- 5- السوق المالي: وهذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل، ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

إنشاء المشروع الصغير:

- يحتاج إنشاء مشروع جديد سواء كان تجاريأً أو صناعياً إتباع الخطوات التالية لدراسة جدواه الاقتصادية:
- 1- الهدف من المشروع والغاية من إنشائه: ومن الضروري أن ينسجم هدف المشروع مع خطط التنمية الاقتصادية، ومع أهداف الاقتصاد الوطني، من حيث العوائد المباشرة وغير المباشرة، ومن حيث زيادة معدلات التشغيل وتحسين الدخل الفردي، بالإضافة إلى انسجام هدف المشروع مع الأهداف الشخصية للمستثمر.
- 2- أهمية المشروع وأهمية المنتج أو الخدمة التي يقدمها ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وأثره على إدخال القطع الأجنبي وإدخال التقنيات الحديثة.
- 3- مبررات المشروع ودواعي الحاجة إلى إنشائه وإلى المخرجات الناجمة عنه.
- 4- الموقع المقترن ومدى توفر عوامل البنية التحتية.
- 5- الدراسة الفنية: التي تهتم بكيفية سير العمل وتوصيف العملية الإنتاجية أو طريقة أداء وتقديم الخدمة.
- 6- الدراسة التسويقية: لمعرفة حصة المشروع في السوق المحلي والخارجي. وتقدير حجم الطلب على منتجات المشروع ومتى تطوره في المستقبل بالإضافة إلى مستوى الأسعار السائدة والمتوترة.
- 7- الدراسة المالية: وهذه الدراسة تعتبر مهمة وتنتازم مaily:
- أ- تقدير تكاليف الاستثمار: الأرضي والمباني والآلات.

- ب- تقدير تكاليف الإنتاج والتسويق السنوية والأسس التي اعتمدت في تقديرها.
- ت-تقدير تكاليف التشغيل السنوية والأسس التي اعتمدت في وضعها
- ث-تقدير الإيرادات.
- ج- طريقة تمويل المشروع والمصادر المتاحة.
- ح- تقدير تكاليف الفرصة البديلة.
- خ- تحديد مقدار الضرائب والإعفاءات الممكنة.
- د- حساب صافي التدفقات النقدية.
- ذ- استخراج معايير ربحية المشروع المالية مثل فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي.
- ر- تحليل الحساسية من أجل معرفة مدى تغير الإيرادات والتكاليف بناء على بعض التغيرات التي يمكن أن تطرأ في المستقبل.
- 8-دراسة الاقتصادية: ومعرفة جدوى المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الاهتمام بما يلي:
- أ- أثر المشروع على الدخل القومي، القيمة المضافة
 - ب- أثر المشروع على التوظيف.
 - ت- أثر المشروع على مستوى الأجر.
 - ث- أثر المشروع على ميزان المدفوعات.

الحالة العملية:

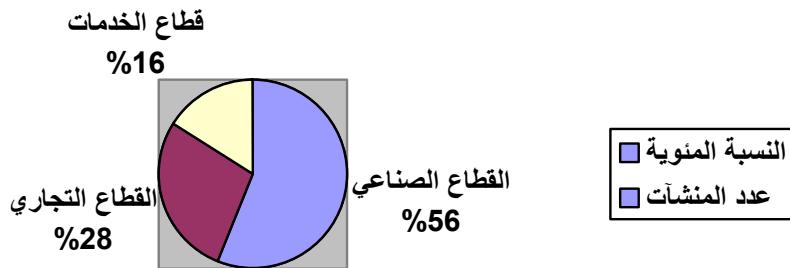
تحليل البيانات المتعلقة بطبيعة المشروع:

كما أشرنا سابقاً فقد أخذت دراستنا الإطار العام دون التخصص في نوع معين من المشروعات الصغيرة، ونتيجة لتحليل البيانات المستمدة من الاستبيان وجدنا أن المشروعات المختارة يمكن أن تصنف في ثلاثة قطاعات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1)
توزيع المشروعات الصغيرة بين القطاعات

القطاع	النسبة المئوية	عدد المنشآت	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	قطاع الخدمات
%16	%28	140	70	40	
		عدد المنشآت			قطاع الخدمات

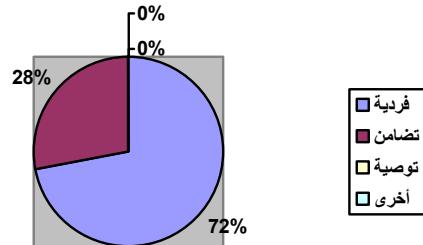
والشكل التالي يبين توزيع المنشآت المختارة بين القطاعات:



- أما بالنسبة للشكل القانوني فقط لوحظ أن 72% من المشروعات الصغيرة أخذ شكل الشركات الفردية و 28% شكل شركات تضامن كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (2)
الشكل القانوني للمشروعات الصغيرة

الشكل القانوني	فردية	تضامن	توصية	أخرى
عدد الشركات	180	70	0	0
النسبة المئوية	%72	%28	0%	0%

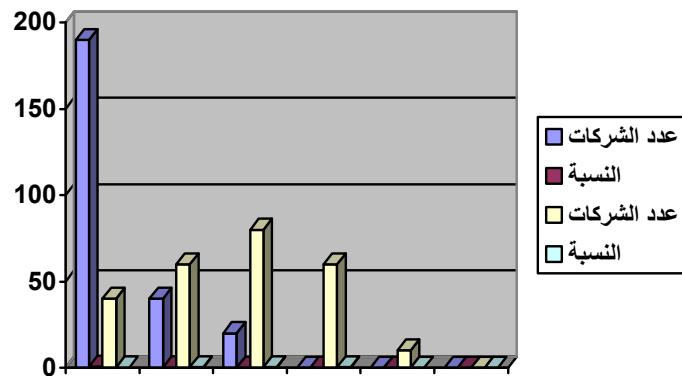


- أما الشكل العام فقط لوحظ غلبة الطابع الفردي في تأسيس المشاريع الصغيرة على الأنواع الأخرى مثل المشاركة مع أفراد العائلة أو مع الآخرين حيث بلغت النسبة 52% للشكل الفردي و 24% للشكل العائلي و 24% للمشاركة مع الآخرين، وفي ذلك دلالة واضحة على ما أسلفناه في المشكلات التمويلية الناتجة عن الاعتماد على العائلة أو الأصدقاء في تأمين الاحتياجات المالية للمشروع إن كان عند التأسيس أو لمقابلة احتياجات العمل.

- أما عن عدد العاملين في المنشآت الخاضعة للدراسة فكانت النتائج كما هي مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (3)
الموارد البشرية في المشروعات الصغيرة

(51-أكثر)						العدد	الفئة
	(50-31)	(30-21)	(20-11)	(10-6)	(5-1)		
0	0	0	20	40	190	عدد الشركات	الإداريون
0	0	0	%8	%16	%76	النسبة	
0	10	60	80	60	40	عدد الشركات	العمال
0	%4	%24	%32	%24	%16	النسبة	

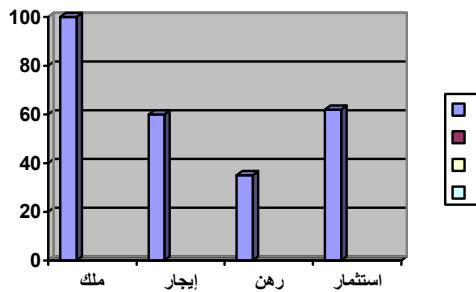


فلو دققنا في المخطط البياني الذي يمثل عدد الإداريين في المشاريع الصغيرة لوجدنا أن الغالبية تقع في الفئة الأولى (5-1) إداريين مما يعني أن معظم المشاريع الصغيرة تميز بقلة عدد الإداريين فيها المر الذي ربما يكون أحد الأسباب الكامنة وراء انخفاض كفاءة هذه المشاريع في القطاع الخاص في سوريا.

أما عن عدد العاملين فقد لاحظنا تمركز العدد في الفئة (11-20) عامل وهذا قد يكون أحد المعايير التي تميز المشروعات الصغيرة عن غيرها.

- في تحليل البيانات الخاصة برأس المال الثابت ورأس المال العامل تبين لنا أن نسبة 88% من المشاريع بلغ فيها رأس المال أقل من 20 مليون ليرة سورية الأمر الذي يمكن أيضاً اعتباره معيار في تميز المشروعات الصغيرة عن غيرها.

- أما حيازة موقع العمل فقد كان موزع حسب الشكل التالي:



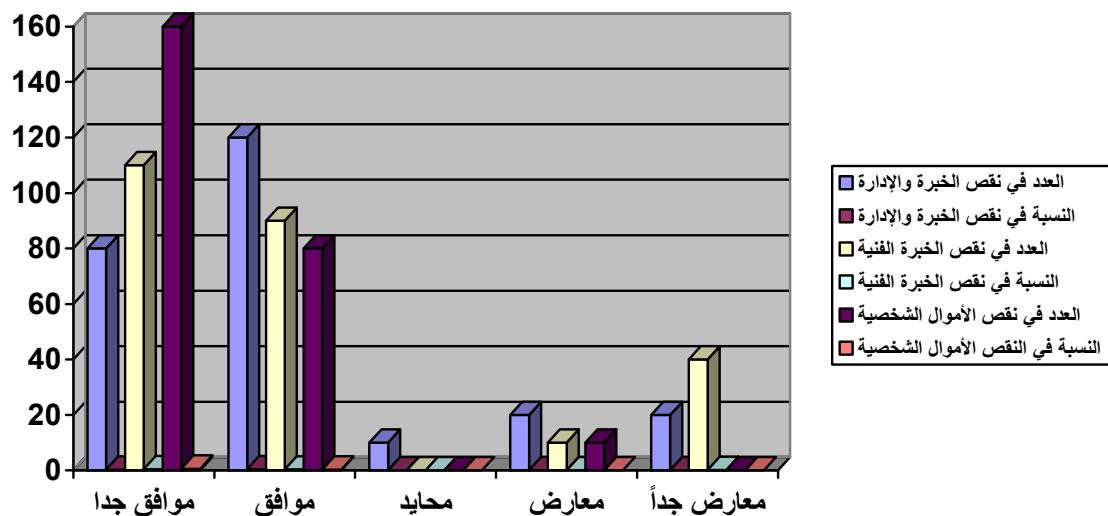
هذا التشتت بين الأربعة لطريقة حيازة موقع العمل يدل على ضعف الإمكانيات المادية للمشاريع الصغيرة بالشكل الذي لا يسمح لها بامتلاك موقع العمل والآثار المترتبة على الأنواع الأخرى من الحيازة مما يؤثر سلباً على هذه المشاريع.

المشكلات التي تعرّض المشاريع الصغيرة:

في تحليل البيانات المتعلقة بأهم المشكلات التي تعرّض المشاريع الصغيرة فقد لاحظنا بأن نسبة 80% من المشاريع الصغيرة تعاني من نقص في الخبرة الإدارية والفنية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4)
مشكلات المشروعات الصغيرة

نوع المشكلة	المعارض جداً	المعارض	محايد	موافق	موافق جداً	النسبة	العدد
نـقص الخبرـة والإـدارـة	20	20	10	120	80	الـعدـد	
نـقص الخبرـة الفـنيـة	%8	%8	%4	%48	%32	الـنسـبة	
نـقص الأـموـال الشـخـصـيـة	40	10	0	90	110	الـعدـد	
نـقص الأـموـال الشـخـصـيـة	%16	%4	0	%36	%44	الـنسـبة	
نـقص الأـموـال الشـخـصـيـة	0	10	0	80	160	الـعدـد	
نـقص الأـموـال الشـخـصـيـة	0	%4	0	%32	%64	الـنسـبة	

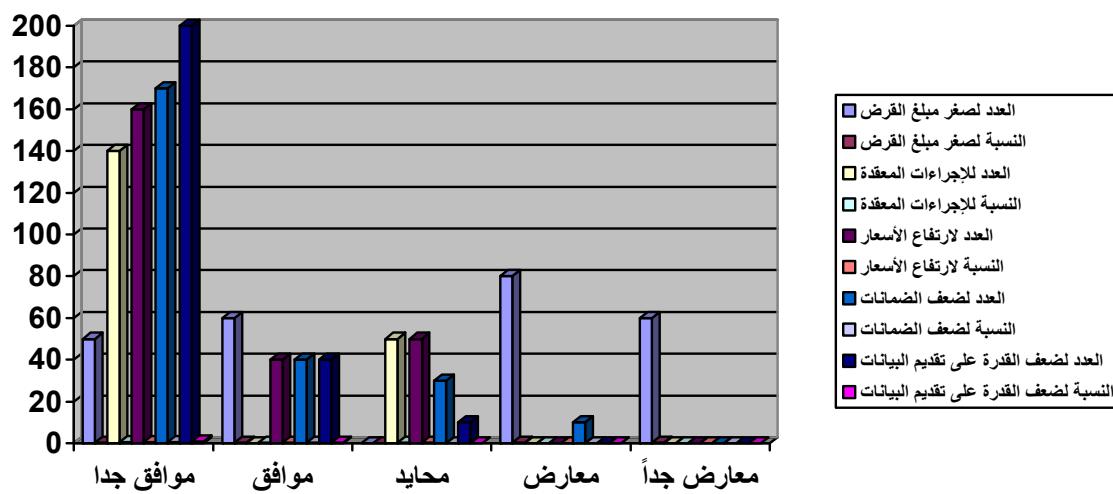


هذا النقص بلا شك له دور كبير في عدم قدرة المشروعات الصغيرة على القيام بدورها الفاعل في الاقتصاد السوري، إذ يترتب على هذا النقص في الكفاءة الإدارية والفنية تكاليف إضافية تزيد من تكلفة الإنتاج وبالتالي من قدرة هذه المشاريع على المنافسة في السوق المحلي.

وفيما يلي بنقص الأموال الشخصية فقد كانت في الطرف الايجابي مساوية لـ 96% وهذا ما يؤكد عدم قدرة الأموال الشخصية على الإيفاء بمتطلبات العمل، أما عن صعوبة التمويل المصرفي فقد حظي على نسبة جيدة من تأييد أصحاب المشاريع الصغيرة في أنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشاريع عازيين ذلك إلى الإجراءات المعقدة، وارتفاع أسعار الفائدة، وضعف الضمانات المقدمة إلى المصادر، وضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة، كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبيّن أسباب صعوبة الحصول على الأموال اللازمة من المصرف.

الجدول رقم (5) التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة

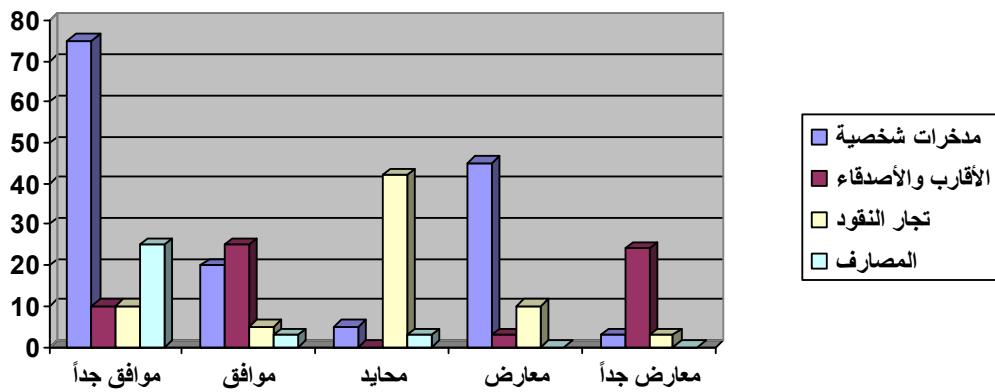
معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً		
60	80	0	60	50	العدد	صغر مبلغ القرض
%24	%32	0	%24	%20	النسبة	
0	0	50	0	140	العدد	الإجراءات المعقّدة
0	0	%20	%24	%56	النسبة	
0	0	50	40	160	العدد	ارتفاع أسعار الفائدة
0	0	%20	%16	%64	النسبة	
0	10	30	40	170	العدد	ضعف الضمانات المقدمة للمصارف
0	%4	%12	%16	%68	النسبة	
0	0	10	40	200	العدد	ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة
0	0	%4	%16	%80	النسبة	



أما ضحالة المساعدات الحكومية فقد اعتبرت من أهم المشكلات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة فقد كانت نسبة المؤيدين لذلك 96% من العينة المختارة، وهذه إشارة واضحة إلى ضعف الاهتمام الذي توليه الحكومة للمشاريع الصغيرة علمًا أنها تشكل إحدى الدعامات القوية للاقتصاد السوري.

في تحليل البيانات حول أفضل المصادر للحصول على الأموال أو القروض كان هناك نسبة 92% من الآراء توافق كون مصادر التمويل مدخلات شخصية وذلك بقصد تجنب المشاكل المتولدة عن المصادر الأخرى، أما عن التمويل من الأقارب والأصدقاء فقد اختلفت الإجابات من منشأة إلى أخرى لكن نلاحظ غلبة الإيجابيات السلبية عن الإيجابية مقسمة إلى 68% معارضة و 32% موافقة وهذا ما يؤكد التحفظات حول التمويل من الأقارب والأصدقاء وفقاً لما أوردنا في الجانب النظري من الدراسة.

في الطرف الآخر من مصادر التمويل كانت الآراء معارضة بمحملها للتمويل من تجار النقود والسبب الكامن وراء ذلك يعود برأينا إلى الخلفيات الدينية والاجتماعية التي تنتهي عن التعامل مع هذه المصادر لما يكتفي بهذه المعاملات من استغلال وجشع، في حين كانت الإيجابيات موزعة بين معارض وموافق ومحايد في التعامل مع المصارف لأسباب ذكرت سابقاً والمخطط البياني التالي يوضح بجلية ما سبق:

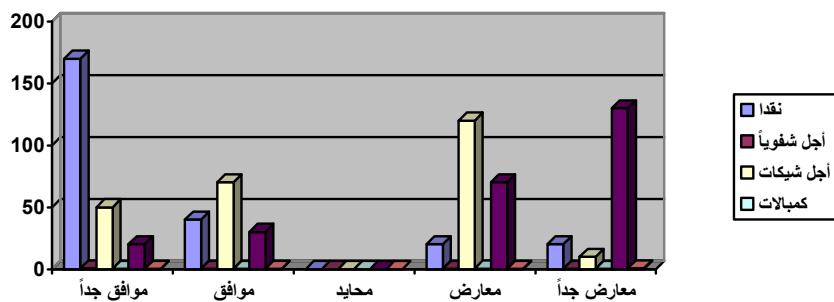


أما عن رأي أصحاب المشروعات الصغيرة عن مدى تلبية المصادر الحالية لاحتياجات المالية فقد كانت الغالبية متفقة على أن هذه المصادر غير قادرة على ذلك والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6)
مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

المعارض جداً	المعارض	محابي	موافق	موافق جداً	المصادر المتاحة
20	20	0	40	170	العدد
%8	%8	0	%16	%68	النسبة
10	120	0	70	50	العدد
%4	%48	0	%28	%20	النسبة
130	70	0	30	20	العدد
%52	%28	0	%12	%8	النسبة

أما عن المعاملات المالية التي يفضلها أصحاب المشاريع الصغيرة فقد كانت متباعدة وذلك حسب الظروف المحيطة بكل مشروع كما هي مبنية المخطط التالي:



النتائج:

لقد أثبتت الدراسة الميدانية صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة، فلم نستطع الوصول إلى الهدف الأول وذلك لأسباب ذكرت في متن البحث، لكن تم ذكر بعض الخصائص لهذه المشاريع بحيث يمكن أن تميزها عن غيرها. أما عن الهدف الثاني وهو التعرف على أهم المشكلات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع فقد تبلورت بجلية في عدم كفاية الموارد المقدمة من قبل المؤسسين لمد هذه المشاريع بمتطلباتها، وإحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها وضخالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها، أما الهدف الثالث المتعلق بطرح بعض البدائل والمقترنات في سبيل علاج هذه المشكلات فإننا نقدم:

التوصيات:

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج مدى أهمية المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ومن الواضح أنها تعاني من مشكلات وصعوبات في أسلوب إدارتها وتنظيمها، وكذلك في الممارسات الإدارية التي تطبقها في مجالات القوى العاملة والتنسيق والتمويل والبحث....

كما تتضح درجة تأثير المشروعات الصغيرة بالأداء العام للاقتصاد. ويمكن في هذا المجال تقديم بعض المقترنات التي نرى أنها تساعد في حل المشكلات التي تعرّض سبل المشروعات الصغيرة. وقد تحتاج هذه المقترنات أيضاً إلى ترشيد وتعديل أو وضعها في محددات خاصة عند تنفيذها:

- 1- ضرورة الاهتمام بالعملية وتنمية وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشروعات الصغيرة.
 - 2- استخدام المعلومات والبحوث كركيزة لاتخاذ القرارات الإدارية والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية. وضرورة الاعتماد على الانترنэт ووسائل الاتصالات الحديثة.
 - 3- السعي لاستصدار التشريعات التي تتصف المشروع الصغير، وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة. حيث يمكن للحكومة أن تدعم إقامة روابط وعلاقات تعاونية بين المشروعات بغرض زيادة قدرتها التنافسية.
 - 4- الابتعاد قدر الإمكان عن مصادر التمويل من سوق التمويل غير الرسمي وذلك لما تحتويه هذه المصادر من إجحاف بـ المشروعات الصغيرة.
 - 5- إيجاد صيغة مصرافية جديدة للتعامل مع المشروعات الصغيرة.
 - 6- ضرورة حجز بعض الفقرات الإنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات. مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من الصناعات الصغيرة للمؤسسات الحكومية.
- وختاماً يمكن القول بأن على المشروعات الصغيرة أن تعني حقيقة أنها تواجه سلسلة متربطة من التحديات الناجمة عن تغيير الأوضاع في السوق الدولية ومن بينها تزايد تحرير التجارة، وبيئة الأعمال التجارية الآخذة في التوسيع جغرافياً، وارتفاع حدة المنافسة في الداخل والخارج، ولهذا فإنها مطالبة بوضع استراتيجية تطوير أدائها وضمان بقاءها واستمرارها.
- وتعد العناقيد الصناعية إحدى أهم الاستراتيجيات المتبعة في العديد من دول العالم لتنمية المشروعات الصغيرة، ومساعدتها في التغلب على المشكلات المرتبطة بالتسويق وتدعم القدرة التنافسية لمنتجات هذه المشروعات، وتتوفر لها المعلومات والرؤية الصحيحة عن الأسواق وتساعدها في دخول هذه الأسواق، وفي مواجهة المنافسة العالمية الشديدة.

المراجع

1. المرسوم التشريعي رقم ١٥ \ للعام ٢٠٠٧ , جريدة الثورة , تاريخ ٢٠٠٧\٢\٢٠ .
2. البتاجي , محمد , ٢٠٠٦ , تمويل المنشآت الصغيرة بصيغ التمويل الإسلامية , النشرة المصرفية , آذار / ٢٠٠٦ .
3. سليمان , عزام , ٢٠٠٤ , المشكلات التمويلية في المشروعات الصغيرة , رسالة ماجستير , جامعة حلب , كلية الاقتصاد .
4. www. Berc - iroq. Com / events / . htm .
5. سلمان , ربيعة , ١٩٩٨ , الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا , رسالة ماجстير , جامعة حلب , كلية الاقتصاد .
6. هيكل , محمد , ٢٠٠٣ , مهارات إدارة المشروعات الصغيرة , مجموعة النيل . العربية , سلسلة المدرب العالمية , ص ٢٠
7. منظمة الأمم المتحدة , ISCWA , ٢٠٠٤ , زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة , وتعزيز قدرتها التنافسية .

..... 1- اسم المنشأة:

..... 2- مجال العمل:

..... 3- الشكل القانوني للمنشأة:

منشأة فردية

شركة تضامن

شركة توصية

آخر

..... 4- الشكل العام للمشروع:

مشاركة مع الآخرين مشروع عائلي مشروع فردي

عمال + إداريون = المجموع

..... 5- عدد العاملين بالمنشأة:

..... 6- حجم رأس المال:

الثابت ل.س

العامل ل.س

..... 7- طريقة حيازة موقع العمل:

استثمار رهن أجار ملك

..... 8- هيكل ترکیب الأموال في المشروع:

مشاركة اقتراض مصرفي أموال شخصية

..... 9- إن أهم المشكلات التي تواجه مشروعاتكم هي:

عارض جداً	عارض	محايد	موافقة	موافقة جداً	
<input type="checkbox"/>	نقص الخبرة والإدارة				
<input type="checkbox"/>	نقص المهارة الفنية				
<input type="checkbox"/>	نقص الأموال الشخصية				
<input type="checkbox"/>	صعوبة التمويل المصرفي				
<input type="checkbox"/>	عدم وجود مساعدة حكومية				

10- برأيك ما هي أنواع المعاملات المالية التي تفضلونها:

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	
<input type="checkbox"/>	نقداً				
<input type="checkbox"/>	بالأجل شفويأً				
<input type="checkbox"/>	بالأجل بالشيكات				
<input type="checkbox"/>	بالكمبيالات				

11- برأيك أن أفضل المصادر للحصول على الأموال أو القروض هي:

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	
<input type="checkbox"/>	مدخرات شخصية				
<input type="checkbox"/>	الأقارب والأصدقاء				
<input type="checkbox"/>	تجار النقد				
<input type="checkbox"/>	المصرف				

12- الغاية من استعمال القرض:

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	
<input type="checkbox"/>	تمويل رأس المال الثابت				
<input type="checkbox"/>	تمويل رأس المال العامل				
<input type="checkbox"/>	تمويل عمليات التوسيع والنمو				

13- برأيك تتسم عملية الحصول على القرض من المصرف بالصعوبة بسبب:

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	معارض جداً	
<input type="checkbox"/>	صغر مبلغ القرض				
<input type="checkbox"/>	إجراءات المعقدة				
<input type="checkbox"/>	ارتفاع سعر الفائدة				
<input type="checkbox"/>	ضعف الضمانات				
<input type="checkbox"/>	المقدمة للمصارف				
<input type="checkbox"/>	ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة				

14- برأيك أن المصادر التمويلية المتاحة الآن:

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	
<input type="checkbox"/>	لا تلبِي الاحتياجات المالية				
<input type="checkbox"/>	تلبِي الاحتياجات المالية بشكل جزئي				
<input type="checkbox"/>	تلبِي الاحتياجات المالية بشكل كامل				

Abstract:

This study is interested in small projects, their properties and the follow-up standards used to distinguish these projects from others. This interest comes from the importance of small projects in developing societies in general, and the Syrian economy, in particular.

This research highlights problems that small projects might face. Especially, problems that prevent the development and growth of small projects. Hence, it suggests some solutions and suitable hypothesis to such kind of problems.

This study, which was applied on a sample of small projects in Aleppo, shows that these projects suffer from many problems, such as the lack of finance, weakness of experience and management, in addition to the absence of MIS (Management Information System) and the absence of the government attention and concern.

This study comes up with the importance of giving good care and attention to small projects by the recognition of labor, information, research, and not depending only on informal finance. Moreover, this study suggests that a new financial banking formula should be found in order to deal with small projects in a non-conventional base.